

Document: EB/2015/LOT/P.22/Rev.1
Date: 12 December 2015
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى

البوسنة والهرسك من أجل

برنامج النهوض بالتنافسية الريفية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Alessandra Zusi Bergés

القائمة بأعمال

مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2092

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

محمد عبد القادر

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2627

البريد الإلكتروني: m.abdelgadir@ifad.org

للموافقة

المحتويات	
iii	خريطة منطقة البرنامج
iv	موجز التمويل
1	توصية بالموافقة
1	أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي
1	ألف- التنمية القُطرية والريفية و سياق الفقر
2	باء- الأساس المنطقي والمواعمة مع الأولويات الحكومية و برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
3	ثانياً- وصف البرنامج
3	ألف- منطقة البرنامج و المجموعة المستهدفة
4	باء- الهدف الإنمائي للبرنامج
4	جيم- المكونات/ النتائج
6	ثالثاً- تنفيذ البرنامج
6	ألف- النهج
6	باء- الإطار التنظيمي
6	جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، و التعلم وإدارة المعرفة
7	دال- الإدارة المالية و التوريد والتسيير
8	هاء- الإشراف
8	رابعاً- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده
8	ألف- تكاليف البرنامج
9	باء- تمويل البرنامج
10	جيم- تحليل موجز للفوائد و الجوانب الاقتصادية
11	دال- الاستدامة
11	هاء- تحديد المخاطر و تخفيف أثرها
12	خامساً- الاعتبارات المؤسسية
12	ألف- الامتثال لسياسات الصندوق
12	باء- المواعمة و التنسيق
12	جيم- الابتكارات و توسيع النطاق
13	دال- الانخراط في السياسات
13	سادساً- الوثائق القانونية والسند القانوني
13	سابعاً- التوصية

الذيول

الذييل الأول اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذييل الثاني الإطار المنطقي

خريطة منطقة البرنامج

البوسنة والهرسك
برنامج النهوض بالتنافسية الريفية
تقرير رئيس الصندوق



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.
المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2015-06-30

البوسنة والهرسك برنامج النهوض بالتنافسية الريفية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الجهة المقترضة:	البوسنة والهرسك
الوكالة المنفذة:	الوزارة الاتحادية للزراعة وإدارة المياه والغابات في اتحاد البوسنة والهرسك، ووزارة الزراعة والغابات وإدارة المياه في جمهورية صربسكا
التكلفة الكلية للبرنامج:	61.45 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	11.12 مليون يورو (بما يعادل 12.25 مليون دولار أمريكي تقريباً) ¹
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	0.47 مليون يورو (بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي تقريباً) ¹
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	عادية: مدة القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 3 سنوات، ويتحمل فائدة سنوية تعادل 100 في المائة من سعر الفائدة المرجعي للصندوق.
مساهمة المقترض:	4.67 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.56 مليون دولار أمريكي
الجهة المشاركة في التمويل:	القطاع الخاص
قيمة التمويل المشترك:	29.72 مليون دولار أمريكي
عجز التمويل ² :	12.75 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

¹ سعر الصرف المستخدم لليورو مقابل الدولار الأمريكي هو سعر الصرف السائد في آخر يوم من الشهر الذي يسبق المفاوضات.
² شريطة الانتقائية القطرية والتمويل الإضافي المتاح والمطبق بموجب دورة 2016-2018 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى البوسنة والهرسك من أجل برنامج النهوض بالتنافسية الريفية، على النحو الوارد في الفقرة 60.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى البوسنة والهرسك من أجل برنامج النهوض بالتنافسية الريفية

أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطرية والريفية وسياق الفقر

- 1- وُلد اتفاق دايتون للسلام هيكلية تسيير معقدة للبوسنة والهرسك، ولفئات السكان الثلاث في البلاد، وهي: البوسنيون، والصرب والكروات، و17 أقلية معترف بها يشار إليها على وجه العموم بتعبير "آخرون". وبالتالي، فقد نُظمت البلاد ضمن كيانين، وهما جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك - مقاطعة واحدة (بيركو)، و10 كانتونات (في اتحاد البوسنة والهرسك)، و143 بلدية (64 في جمهورية صربسكا و79 في اتحاد البوسنة والهرسك). وقد أثر التعقيد المؤسسي الناجم عن تنسيق صعب بين المستويات المختلفة للحكومة بصورة سلبية في البيئة الاستثمارية في البلاد. ويعيق هذا الأمر جهود البوسنة والهرسك للاستفادة من التجارة الدولية مع البلدان المجاورة والاتحاد الأوروبي. إلا أن انضمام البلاد المتوقع للاتحاد الأوروبي يوفر إطاراً قوياً للإصلاح (بموجب اتفاقية الاستقرار والانضمام الموقعة مع الاتحاد الأوروبي).
- 2- تعتبر البوسنة والهرسك، التي وصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي إلى 4780 دولار أمريكي عام 2013 من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ويقدر تعداد سكانها بحوالي 3.83 مليون نسمة (2013)، منهم 58 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. وبعد إعادة الإعمار التي أعقبت النزاع في البلاد، بلغ وسطي نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 2.5 و3 في المائة بين 2012 و2013 مع معدل تضخم منخفض. إلا أنه، وفي عام 2014، غدا نمو الناتج المحلي الإجمالي سالبا.
- 3- على الرغم من تحسن الأداء، فإن الإنجازات المتحققة للحد من الفقر تبقى هشة. ويعرّف الفقر على أنه الإقصاء الاجتماعي والافتقار إلى الوصول إلى الخدمات الرئيسية والفرص الاقتصادية (يصل مؤشر الإقصاء الاجتماعي في البلاد إلى 50.3 في المائة). ومع أنه لا يوجد إلا قدر ضئيل من الفقر المدقع في البلاد، إلا أن 19 إلى 21 في المائة من الأسر تعاني من حرمان مادي مزمن، و20 إلى 30 في المائة منها تواجه خطر الوقوع في هذا الحرمان.

- 4- يتسم الاقتصاد بمعدل عال من العمالة غير الرسمية مع معدل مرتفع من عدم النشاط بين السكان في عمر العمل (56 في المائة)، ومعدل مرتفع من البطالة بين الشباب (45 إلى 50 في المائة). ويمثل قطاع الخدمات أكبر مسهم في العمالة (49.3 في المائة)، يتبعه قطاع الصناعة (31 في المائة)، في حين يصل نصيب الزراعة إلى 19.7 في المائة (إلا أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تقل عن 10 في المائة).
- 5- تصل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلى مليون هكتار، إلا أن الملائم منها للزراعة المكثفة يقل عن 20 في المائة. ولا يستفيد إلا 1 في المائة فقط من الأراضي المزروعة حالياً من الري مع تعرض قطاع الزراعة للمخاطر المتصلة بتغير المناخ. ويهيمن حوالي 500 000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة المختلطة على قطاع الزراعة (يمتلك 50 في المائة منهم أقل من هكتارين، و89 في المائة أقل من 5 هكتارات). وتعتبر الزراعة على الغالب استراتيجية للتأقلم مع الفقر أو مصدر دخل للعمل بدوام جزئي بالنسبة للأسر الريفية التي خسرت وظائفها في القطاع الصناعي خلال تسعينيات القرن الماضي. وفي الوقت الحالي، فإن روابط البيع بالجملة الخاصة بالتجهيز والتجميع والتسويق التي لا يمكن الوثوق بها هي ما يمنع المزارعين من الاستثمار في الزراعة. وأما المعوقات الأخرى فتتضمن صغر حجم الحيازات، وتدني المردودات، وانخفاض مستويات الميكنة ومحدودية فرص الوصول إلى الائتمان الذي يمكن تحمل تكاليفه. ومع ذلك، تشهد القطاعات الفرعية للفواكه والخضار والمنتجات الحرجية غير الخشبية نموا مضطربا لكل من أسواق التصدير والأسواق الوطنية. ومع وجود الدعم التنظيمي والتقني الملائم، ستعدو هذه القطاعات الفرعية على وجه الخصوص أكثر جاذبية لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعانون من معوقات الموارد.

باء- الأساس المنطقي والمواعمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

- 6- وفي سياق الأسواق الأوروبية والإقليمية المحررة، تواجه البوسنة والهرسك تحدي تحديث زراعتها. ومع أن هذا القطاع يتمتع بالإمكانات ليكون في موقع يتصف بالعديد من المزايا النسبية، وخاصة بالنسبة للفواكه والخضار والمنتجات العضوية، إلا أن البلاد لا تجني الفوائد الكاملة من تحرير التجارة. وسيشكل برنامج النهوض بالتنافسية الريفية واحدا من أهم أدوات الصندوق لدعم الحكومة على مستوى الكيان لتحقيق هدفها المتمثل في تحديث نظمها الغذائية والزراعية. ويتماشى هذا البرنامج مع الاستراتيجيات الإنمائية لجمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك، وبخاصة هدفها المتمثل في تحسين الأمن الغذائي ومستوى الدخل من خلال دعم المزارعين التجاريين وغير التجاريين والمشروعات في المزرعة وخارجها، كما صاغها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلاد (عام) 2013.
- 7- يتمثل الأساس المنطقي لهذا البرنامج في الاستجابة لاحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة الشباب الفقراء والنساء الفقيرات والمزارعين غير التجاريين، من خلال تحسين: (أ) وصولهم إلى الأشكال الأكثر تكاملا للإنتاج والتسويق بهدف جعلهم أكثر تنافسية، والوصول إلى الحجم التجاري المجدي؛ (ب) المشاركة في عملية صنع القرار المنظمة بحيث يغدوا أصحاب مصلحة أكثر نشاطا في التنمية الاقتصادية المحلية؛ (ج) الوصول من خلال منظماتهم إلى الفرص المستدامة للتنمية الاقتصادية.
- 8- سيركز البرنامج في مرحلة أولية على الفواكه والخضار والمنتجات الحرجية غير الخشبية، وفي أقل من سنة بعد دخوله حيز النفاذ، سيتم الأخذ بعين الاعتبار قطاعات إضافية تتمتع بإمكانات للنمو، وللمحد من الفقر،

مثل قطاع الإنتاج الحيواني. وتعتبر هذه القطاعات الفرعية جذابة على وجه الخصوص لأصحاب الحيازات الصغيرة للأسباب التالية: (أ) إمكانية تعظيم العمالة الأسرية؛ (ب) إمكانية خلق فرص العمالة الريفية؛ (ج) إمكانية كسب دخل محترم من الحيازات الصغيرة من الأراضي؛ (د) جاذبيتها لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمارسون الزراعة المختلطة والزراعة بدوام جزئي وحتى الزراعة المتخصصة؛ (هـ) آفاق تعظيم إمكانيات البلاد الزراعية والإيكولوجية؛ (و) وجود أعمال تجارية زراعية مهمة بإنشاء أو تعزيز سلاسل العرض لكل من أسواق السلع الطازجة والمجهزة؛ (ز) الآفاق الملائمة للأسواق مع منتج يمكن تصديره بصورة حرة لبلدان الاتحاد الأوروبي التي تتسم بطلب متنام من المستهلكين؛ (ح) إمكانية البناء على المبادرات الناجحة التي طورها شركاء إنمائيون آخرون، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة Caritas Internationalis و Oxfam International ووكالات التنمية الاقتصادية المحلية.

9- ويهدف تحقيق التغييرات الهيكلية الضرورية لتنمية القطاعات الفرعية المستدامة، صُمم البرنامج كتدخل طويل الأمد يتم تنفيذه على مرحلتين من خمس سنوات لكل منهما. وقبيل الانتهاء من المرحلة الأولى، ستقدر بعثة للاستعراض بين المرحلتين التقدم المحرز، كما أنها ستعد للمرحلة التالية. ونتيجة لبعثة الاستعراض هذه، وفي حال برزت فرص جديدة، يمكن إدراج قطاعات فرعية إضافية أخرى.

10- وكخروج عن النهج التقليدية المستندة إلى تنمية المناطق، فإن الرؤية الاستراتيجية لهذا البرنامج تتمثل في استخدام تنمية القطاعات الفرعية، والنهج البرامجي لدعم التحسينات الهيكلية في المجالات التي تعد ضرورية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة.

ثانياً - وصف البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

11- **النطاق الجغرافي.** سينفذ برنامج النهوض بالتنافسية الريفية على المستوى الوطني من خلال تكتلات لسلاسل القيمة. وفي وقتنا الحالي، تم التحديد المسبق لاثني عشر تكتلا تشكل منطقة البرنامج في مرحلته الأولى. ونظرا للتركيز على أكثر المجموعات ضعفا (المزارعين الفقراء والنساء والشباب)، سوف يعزز البرنامج من إشراك البلديات الفقيرة ضمن هذه التكتلات. ونمطيا، فإن هذه البلديات ستكون قريبة، إما من المناطق التي تعتبر فيها سلاسل القيمة المختارة نشطة، أو من البلديات التي تنتشر فيها "جيوب فقر" رئيسية. وسيتم تحديد هذه التكتلات على أساس إمكانياتها المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

12- **الاستهداف.** سيتم إيلاء تركيز مخصص على إشراك المزارعين الفقراء والنساء والشباب من خلال تعزيز النمو المستدام لقطاعات فرعية مختارة بسبب إمكانياتها للحد من الفقر. وسوف يشمل المستفيدون المباشرون السكان الريفيين الفقراء، نساءً ورجالاً، والشباب والبالغين المنظمين في رابطات وتعاونيات المنتجين النشطة في سلاسل القيمة المختارة. وسوف يسعى البرنامج للوصول إلى ثلاث مجموعات مستهدفة، وهي: السكان شديدي الفقر، والفقراء، وأولئك الذين يعتبرون على حدود الفقر. وسوف يحل التحديات التي يواجهونها في الوصول إلى سلاسل القيم المختارة، وعلى وجه الخصوص، المعوقات التي تعاني منها النساء والشباب. وسوف تستجيب استراتيجية الاستهداف لهذه التحديات بإجراءات تمكينية مخصصة. وسوف يستهدف

البرنامج المزارعين الفقراء وغير التجاريين الذين لم يرتبطوا بعد أو أن ارتباطهم غير كاف بالأسواق من خلال دعم إدراجهم في سلاسل العرض المريحة وتمكينهم من أن يتحولوا إلى مزارعين زراعيين تنافسيين.

13- **عدد المستفيدين.** سيستهدف البرنامج بصورة مباشرة 16 000 مستفيد من خلال تنفيذ حوالي 160 مقترحا للأعمال. وعلى مدى فترة البرنامج، سيتم خلق 3150 وظيفة على مستوى ما بعد الحصاد (20 في المائة منها على الأقل مخصصة للنساء). إضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى استفادة ما لا يقل عن 5000 شخص من سلاسل القيمة الناجحة ومن الاستثمارات في الأعمال الزراعية الخاصة، وتحسين تسيير القطاعات الفرعية ورفع سوية البنى الأساسية المشتركة للتسويق.

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

14- **الهدف** من هذا البرنامج هو المساهمة في الحد من الفقر الريفي في البوسنة والهرسك. ويتمثل هدفه الإنمائي في تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة من تنمية القطاعات الفرعية للفواكه والخضار والمنتجات الحرجية غير الخشبية وقطاعات فرعية أخرى محتملة.

15- **أما الأثر المتوقع،** فيتمثل في الإدراج الفعال لأصحاب الحيازات الصغيرة في القطاعات الفرعية الدينامية للخضار والفواكه والمنتجات الحرجية غير الخشبية، وتحقيق تحسين مستدام في الآفاق الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية. وسيتم التركيز على الاستهداف والشمول الاجتماعيين. أما الرؤية الاستراتيجية، فتتلخص في استخدام نهج تنمية القطاعات الفرعية لإحداث تغييرات هيكلية مستدامة ولتوليد الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة. وسينطوي ذلك على التطرق للقضايا التجارية والسياساتية والمؤسسية ذات الصلة؛ والترويج للتنمية الاقتصادية المحلية؛ واستقطاب استثمارات القطاع الخاص من خلال مقترحات الأعمال التي يمكن أن تكون قابلة للتمويل؛ وضمان الشمولية الاجتماعية؛ والتكنولوجيات المثبت تحملها لتغير المناخ، والعرض الكافي من الخدمات المتخصصة؛ والترويج لتسيير القطاعات الفرعية من قبل أصحاب المصلحة من القطاع الخاص ومنظماتهم المهنية؛ ورصد أداء القطاعات الفرعية ومساءلتها بالاستناد إلى الاشتراك النشط للسلطات المحلية والمستفيدين وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص.

جيم- المكونات/النتائج

16- **نقاط الاستقطاب والمبادئ التوجيهية.** يستند نهج برنامج النهوض بالتنافسية الريفية إلى نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يتم استخدام الأموال العامة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة في شراكات تعود بالفائدة على الطرفين. وسيتم إعداد مقترحات الأعمال وتنفيذها من قبل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بدعم من القطاع العام على مستوى التكتل، في حين سيحسن تنسيق القطاعات الفرعية من البيئة المؤسسية والسياساتية الإجمالية على مستوى الكيان والمستوى الوطني.

المكون 1: البيئة التمكينية لتنمية شاملة للقطاعات الفرعية

17- سيتمثل المخرج من المكون 1 في تحسين البيئة السياسية والمؤسسية التي تجتذب أصحاب الحيازات الصغيرة والمستثمرين لقطاعات فرعية مختارة. وسيتم التطرق لخمس مجالات حاسمة وهي: (1) تسيير القطاعات الفرعية من قبل أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام معا من خلال المشاورات

والتخطيط الاستراتيجي المشترك للتدخلات؛ (2) العرض الكافي من الخدمات المتخصصة لقطاعات فرعية مختارة؛ (3) الإطار السياساتي التمكيني للتطرق للقضايا التجارية والسياساتية والمؤسسية ذات الصلة، والترويج للتنمية الاقتصادية المحلية؛ (4) رصد أداء القطاعات الفرعية ومساءلتها؛ (5) تعزيز المؤسسات ذات الصلة.

18- وأما النتائج المتوقعة فهي التالية: (1) تحسين منتديات أصحاب المصلحة على مستوى التكتل وعلى مستوى القطاع الفرعي لتنسيق سلاسل القيمة وتسيير القطاعات الفرعية، والتأثير على السياسات والاستثمارات العامة بغية تحقيق تنافسية القطاعات الفرعية على الأجل الطويل؛ (2) توفر خدمات تنمية الأعمال والخدمات التقنية على كل من المستوى المحلي ومستوى الكيان.

19- سوف يتبنى هذا البرنامج نهج الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستقطاب الاستثمارات من القطاع الخاص بغية توسيع فرص الأعمال، وإشراك عدد أكبر من المزارعين في الإنتاج المربح. وكجزء من الجهود الرامية إلى خلق البيئة التمكينية، سيساعد هذا البرنامج أيضا في كفاءة وجود عرض كاف من خدمات الدعم المتخصصة، الخاصة منها والعامة.

المكون 2: الشمول المستدام لأصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الناجحة

20- يمثل المخرج المتوقع من المكون 2 في الإشراف المستدام لأصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء وللمجموعات الضعيفة في القطاعات الفرعية المختارة. ويتوقع إحراز النتائج التالية: (1) تطوير مقترحات أعمال شمولية وتنفيذها؛ (2) إدماج المزارعين الفقراء وشديدي الفقر، والنساء والشباب بصورة ناجحة في سلاسل القيمة التنافسية والمربحة.

21- ويهدف هذا المكون إلى: (1) تحسين سبل عيش المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والجامعين الفقراء؛ (2) تعزيز منظمات المزارعين وتقوية قدراتها لتحديد فرص الأعمال (جهة قنوات التسويق والمنتجات الحديثة)؛ (3) تعزيز صوت منظمات المزارعين لتمكينها من لعب دور نشط في منتديات تنسيق أصحاب المصلحة المتعددين، على كل من مستوى التكتل ومستوى القطاع الفرعي. وسوف يستفيد هذا البرنامج من ديناميات سلاسل القيمة الموجودة، حيث ينخرط القطاع الخاص بصورة نشطة (أي المتعاملين بالمدخلات الزراعية، والجامعين، والمجهزين، والتجار، وتجار الجملة، وتجار المرفق) مع أصحاب الحيازات الصغيرة، إما من خلال المنظمات أو بصورة فردية.

22- ستشكل مقترحات الأعمال التي تمكن المنتجين والأعمال الزراعية من التخطيط، والتنسيق، والقيام باستثمارات مربحة للطرفين، الأداة الرئيسية لتطوير مشروعات مشتركة في قطاعات فرعية وسلاسل قيمة مختارة. وسوف تحدد هذه المقترحات الاحتياجات لجهة تنمية القدرات والاستثمارات والجزء الذي ستموله الأموال العامة (أموال البرنامج).

ثالثاً - تنفيذ البرنامج

ألف - النهج

23- تتمثل رؤية البرنامج في الاستفادة من ديناميات سلاسل القيمة الموجودة في البلاد. وينخرط قطاع الأعمال الزراعية بالفعل مع مزارعين فرادى و/أو تعاونيات من خلال إرساء شراكات تعاقدية عبر انتمان عيني للتمويل المسبق للمنتجات وتوفير خدمات الإرشاد. وبلاستفادة من هذه العمليات، سوف يعزز البرنامج من التنمية المستدامة للقطاعات الفرعية من خلال ما يلي: (1) زيادة عدد صغار المزارعين؛ (2) تعظيم إدراج ومشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء في سلاسل القيمة المربحة، بما فيهم النساء والشباب؛ (3) تعزيز قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة على تطوير أنشطة الأعمال الخاصة بهم واختيار الهياكل التنظيمية الملائمة (مثل منظمات ورابطات المنتجين) واستراتيجيات التسويق (بما في ذلك إضافة القيمة). وأما الهدف النهائي، فيتمثل في المساعدة على تحسين سبل عيش صغار المزارعين من خلال الزراعة المربحة والمستدامة وتعزيز منظماتهم وتقوية قدرتهم على تحديد فرص الأعمال واقتناصها (الأسواق الجديدة)، وتطوير أعمالهم ولعب دور نشط في منتديات تنسيق التكتلات مع الاستفادة على المدى الطويل من التنمية المستدامة للقطاعات الفرعية.

24- سيعمل البرنامج من خلال تكتلات سلاسل القيمة بين البلديات. وسيتم تأكيد هذه التكتلات بعد تقدير خط أساس للفقر وعملية وضع درجات للبلديات. وستُدعم هذه التكتلات بشركاء لتيسير أعمال مختارة. وسوف ينفذ البرنامج على مرحلتين مدة كل منهما خمس سنوات. وفي السنة الرابعة من عمر البرنامج، سيخضع لتقدير على خلفية محفزات أداء مخصصة (الواردة في الإطار المنطقي) - من بين معايير أخرى.

باء - الإطار التنظيمي

25- ستضطلع وزارة المالية والخزينة بالمسؤولية الكاملة عن البرنامج وتنسق أنشطته مع وزارتي المالية في الكيانين. وستوفر لجنة توجيهية للبرنامج على مستوى الكيان تترأسها الوزارات المسؤولة عن الزراعة التوجيه الإجمالي للبرنامج. وسوف تجتمع هذه اللجنة مرتين سنوياً. وستعمل كل لجنة على ما يلي: (1) ضمان امتثال أنشطة البرنامج لاستراتيجيات الحكومة واستراتيجيات الصندوق، وأهداف البرنامج وغاياته؛ (2) المصادقة على التوجيه الاستراتيجي؛ (3) استعراض خطط العمل والميزانيات السنوية على مستوى الكيان؛ (4) الإشراف على اختيار موفري الخدمات والمؤسسات الشريكة؛ (5) ضمان التنسيق مع التدخلات الإنمائية الأخرى؛ (6) ضمان الالتزام بأعلى معايير الإدارة المالية والمراجعة. وسوف تضم اللجان التوجيهية ممثلين من الأعمال الزراعية، ورابطات وتعاونيات المنتجين. وسوف يعقد اجتماع بين الكيانين كل عام لتقدير الوضع لجهة أداء البرنامج وتنمية وتسيير القطاعات الفرعية.

جيم - التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

26- ويهدف تعزيز التغيير الهيكلي والتنمية المستدامة للقطاعات الفرعية، سوف يتم تطوير نظام متين للرصد والتقييم. وتعني طبيعة أنشطة البرنامج التي يقودها الطلب أن أصحاب المصلحة في هذا البرنامج (رابطات وتعاونيات المنتجين، والأعمال الزراعية، والبلديات) ستكون مسؤولة بصورة مشتركة عن عملية رصد الأداء. وسيطلب ذلك نظاماً متيناً تساعد أصحاب المصلحة على توليد وجمع واستعراض وتحليل المعلومات ذات

الصلة بالأداء (وبخاصة على مستوى سلاسل القيمة). وسوف يهتدي عمل منتديات وصناع السياسة في القطاعات الفرعية بهذه المعلومات.

27- وستوفر التكتلات مدخلات الرصد والتقييم على المستوى اللامركزي، وسيتم العمل على تقوية قدراتها في الرصد والتقييم من خلال شركاء تيسير الأعمال وموفري الخدمات. وسيضمن ذلك توفير المعلومات المفصلة حول مخرجات/أثر البرنامج، كما سيتم الوصول إلى فعالية استهداف المجموعات المستهدفة المختلفة.

28- وسوف تكون أنشطة الرصد جهدا تشاركيا، يشرك بشكل مباشر المنظمات الريفية، بحيث تعزز ملكية البرنامج وعملية التعلم المشتركة.

دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير

الإدارة المالية

29- وفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق، تم إجراء تقدير للإدارة المالية. واعتبر الخطر الكامن متوسطا. إذ أن الهيكلية النقدية للبلاد مركزية إلى حد كبير، وقد تحسن تصنيفها على مؤشر مدركات الفساد من 3.2 عام 2011 إلى 4.2 عامي 2012 و2013.

30- سيستفيد البرنامج المقترح من وحدتي تنسيق البرنامج الموجودتين في الكيانين في جمهورية صربسكا وفي اتحاد البوسنة والهرسك. وتفي ترتيبات الإدارة المالية وقدرات الإدارة المالية لوحديتي تنسيق البرنامج الموجودتين بمتطلبات الصندوق، ويعتبر تصنيف المخاطر الأولية متوسطة إلى منخفضة. وسيؤدي التنفيذ الملائم لإجراءات التخفيف من المخاطر إلى الحد مما تبقى من المخاطر بحيث تغدو منخفضة.

31- يطبق الصندوق سياسة عدم التسامح إطلاقا تجاه التدليس والفساد والإجراءات القسرية أو التواطئية في المشروعات التي يمولها. وسيتم رفع وعي جميع موظفي البرنامج والشركاء وأصحاب المصلحة فيه بسياسات الصندوق والسياسات الوطنية الخاصة بمحاربة الفساد وإجراءات التحذير من وقوعها.

32- ترتيبات الإدارة المالية. تتضمن ترتيبات الإدارة المالية المقترحة الميزنة، والمحاسبة، والضوابط الداخلية، وتدفق الأموال، والإبلاغ المالي، وإجراءات المراجعة المالية التي ستنتج ترتيبات الإدارة المالية الموجودة أصلا في وحدتي تنسيق البرنامج مع بعض التعديلات اللازمة.

33- المحاسبة. سوف تبقى وحدتا تنسيق البرنامج على سجلاتها المحاسبية بما يتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام بالنسبة للمحاسبة المستندة إلى النقدية. وسوف يتم تشذيب النظم المحاسبية عند استهلال البرنامج كما هو ضروري للوصول إلى أتمتة كاملة لتوليد التقارير مما هو مطلوب بموجب هذا البرنامج. وسوف تضمن وحدتا تنسيق البرنامج أيضا الإبقاء على الضوابط الداخلية الملائمة من قبل جميع الكيانات المنفذة والشركاء.

34- تدفق الأموال. سوف يتم فتح والإبقاء على حسابات مصرفية منفصلة لكل مصدر تمويلي لكل كيان بمفرده. وبناء عليه، سيتم فتح حسابات معينة لقرض الصندوق (باليورو) ومنحة الصندوق (باليورو)، وأربعة حسابات تشغيلية بالماركا البوسنية القابلة للتداول لاستلام التمويل من الحسابات المعنية في مصرف تجاري

يقبله الصندوق. وسوف يتم صرف تمويل الصندوق على أساس طلبات السحب المرخصة حسب الأصول بما يتماشى مع إجراءات الصرف المعمول بها في الصندوق.

35- **الإبلاغ المالي.** سترتبط التقارير المالية كل معاملة مع الممول لها، وستتم مقارنة النفقات المتكبدة مع المبالغ المخطط لها أي: الفعلي مقابل الميزانية لكل فترة من فترات الإبلاغ. وسوف توفر وحدتا تنسيق البرنامج للصندوق تقارير مالية مجمعة ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها.

36- **المراجعة الخارجية.** تخضع جميع المراجعات للمشروعات الممولة خارجيا والتي تنفذها الحكومة في البلاد لاتفاقية شاملة مع شركة مراجعة واحدة. وسوف تعد وحدتا تنسيق البرنامج قوائمها المالية السنوية بالمواعيد المحددة لها لكي تخضع للمراجعة من قبل هذه الشركة، والتي تمت الاستعانة بها والتعاقد معها من قبل وزارة الدولة للمالية والخزينة وحظيت بقبول الصندوق.

التوريد

37- وضعت البوسنة والهرسك نظما حديثة لإدارة الأموال العامة وقانونا يطبق على البلاد بأسرها بشأن التوريد العام الذي غدا نافذ المفعول في يناير/كانون الثاني 2005. إلا أن تنفيذ هذا القانون لم يتم بصورة متسقة على مستوى الدولة أو على مستوى الكيان، وقد وجد أول تقرير عن النفقات العامة والمساءلة المالية (عام 2014) مجالات عدة في نظام الإدارة العامة تتطلب المزيد من التحسينات. وفيما يتعلق بالتوريد، ما زالت هنالك بعض التحسينات الضروري إدراجها في مجالات التنافسية، والقيمة المتحققة مقابل المال المنفق، والضوابط. وبالتالي، فإن توريد البرنامج سوف يخضع للمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق.

هاء- الإشراف

38- سوف يخضع البرنامج للإشراف المباشر للصندوق. وسوف يتم إيفاد بعثات إشراف سنوية بالاشتراك مع الحكومة والشركاء المنفذين والمستفيدين. وسيسمح الإشراف بالتمتعن في السبل الضرورية لتحسين شمولية سلاسل القيمة. وسوف تشكل هذه البعثات جزءا لا يتجزأ من دورة إدارة المعرفة. وسوف يتم التخطيط لبعثة إشراف تتزامن مع حلقة عمل سنوية للاستعراض بين الكيانيين. وسيتم تنظيم هذه الحلقة بالتنسيق وثيق مع وحدتي تنسيق البرنامج في نهاية السنة المالية على أن يحضرها أصحاب المصلحة على كل من مستوى الدولة ومستوى الكيان.

رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف البرنامج

39- تبلغ التكاليف الإجمالية للبرنامج بما في ذلك الطوارئ ما يقدر بحوالي 61.45 مليون دولار أمريكي (106.6 مليون ماركا بوسنية) على مدى عشر سنوات؛ ويرد أدناه موجز لتكاليف البرنامج حسب المكون. وأما المكون 2 الذي يشكل المكون الاستثماري الرئيسي فيمثل 86 في المائة من إجمالي تكاليف البرنامج.

الجدول 1

التكاليف الإشارية للبرنامج حسب المكون وجهة التمويل
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	قرض المرحلة الأولى اتحاد البوسنة الهرسك	قرض المرحلة الأولى جمهورية صربسكا	قرض المرحلة الثانية اتحاد البوسنة الهرسك	قرض المرحلة الثانية جمهورية صربسكا*	منحة الصندوق	القطاع الخاص	البلديات	الحكومة/المقترض/ التمويل النظير	الإجمالي
أ. البنية التحتية لتنمية شاملة للقطاعات الفرعية									
اتحاد البوسنة والهرسك	380				290			230	1 370
جمهورية صربسكا		270		290	210			160	930
المجموع الفرعي أ	380	270	470	290	500			390	2 300
ب. التمويل المستدام لأصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الناجحة/ الناشئة.									
اتحاد البوسنة والهرسك	5 880		5 630				18 040	2 360	32 860
جمهورية صربسكا		4 170		3 260			11 680	1 520	21 240
المجموع الفرعي ب	5 880	4 170	5 630	3 260			29 720	3 880	54 100
ج. إدارة البرنامج ورصده وتقييمه									
اتحاد البوسنة والهرسك	830		1 750					210	2 790
جمهورية صربسكا		720		1 350				190	2 260
المجموع الفرعي ج	830	720	1 750	1 350				400	5 050
إجمالي تكاليف البرنامج	7 090	5 160	7 850	4 900	500		29 720	4 670	61 450

* على أن تخضع للانتقائية القطرية والتمويل الإضافي المتاح من دورة 2016-2018 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

باء- تمويل البرنامج

- 40- يقدر إجمالي تمويل الصندوق بما يعادل 25.5 مليون دولار أمريكي مما يتوقع تعبئته على مدى عشر سنوات. وسوف يستوعب هذا البرنامج جميع مخصصات البلاد للفترة 2013-2015 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، منها 12.25 مليون دولار أمريكي يوفرها الصندوق على شكل قرض، و500 000 دولار أمريكي على شكل منحة. وسوف يتم صرف القرض خلال السنوات الخمس الأولى من عمر البرنامج. وسيخضع أي تمويل إضافي من دورة 2016-2018 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لشرط تحقيق البرنامج لمحفزات الأداء، والانتقائية القطرية، ولموارد الصندوق المتاحة.
- 41- سوف تدعم المنحة الشمولية ورصد الأثر التشاركي، علاوة على الأنشطة التي ستنفذ تحت المكون 2، النتيجة 2 (كما هو وارد في الإطار المنطقي).
- 42- وسوف يمول الصندوق ما يلي بالكامل: (أ) المكون 1؛ (ب) وحدات التنسيق. كما أنه سيشارك في تنفيذ مقترحات الأعمال المنفذة بموجب المكون 2. ويتوقع تمويل هذه المقترحات على النحو التالي: (أ) 38 في المائة من قرض الصندوق؛ (ب) 5 في المائة من البلديات؛ (ج) 17 في المائة من رابطات المنتجين؛ (د) 39 في المائة من الأعمال الزراعية و/أو القطاع المالي.

43- سوف تمول الحكومة الضرائب والرسوم على السلع المستوردة وضرائب القيمة المضافة بما يعادل مجموعه 4.67 مليون دولار أمريكي. وحيث أن مجمل أموال البرنامج سوف تحول نحو المشاركة في تمويل مقترحات الأعمال التي ستصاغ خلال التنفيذ، فإنه من غير الممكن في الوقت الحالي تحديد الاستثمارات التي ستدرج في المقترحات وما يترتب عليها من ضرائب.

الجدول 2

التكاليف الإشارية للبرنامج حسب فئة الإنفاق وجهة التمويل
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

فئة الإنفاق	قرض الصندوق المرحلة الأولى اتحاد اليوسنة والهرسك		قرض الصندوق المرحلة الثانية اتحاد اليوسنة والهرسك *		قرض الصندوق المرحلة الثانية جمهورية صربسكا*		منحة الصندوق		القطاع الخاص		المستفيدين/البلديات		المقترض/التمويل التظير		الإجمالي	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%		
1. المركبات والمعدات	80															
أ. اتحاد اليوسنة والهرسك																
ب. جمهورية صربسكا																
2. الاتفاقيات المؤسسية وعقود الخدمة																
أ. اتحاد اليوسنة والهرسك	540		550		290											
ب. جمهورية صربسكا							360									
3. مقترحات الأعمال																
أ. اتحاد اليوسنة والهرسك	5 840		5 630		-											
ب. جمهورية صربسكا							3 260									
4. الرواتب والتكاليف التشغيلية																
أ. اتحاد اليوسنة والهرسك	630		1 610													
ب. جمهورية صربسكا							1 230									
الإجمالي	7 090	11.5	5 160	8.4	7 850	12.8	4 900	7.9	500	0.8	29 720	48.4	1 560	2.0	4 670	7.6

* على أن تخضع للانتقائية القطرية والتمويل الإضافي المتاح من دورة 2016-2018 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

جيم - تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

44- يتوقع لهذا البرنامج أن يولد صافي فوائد إضافية كبيرة للمزارعين غير التجاريين الذين سيستثمرون في القطاعات الفرعية الثلاثة المختارة. وسوف تعود الفوائد بصورة مباشرة على المزارعين الفقراء والنساء والشباب من خلال زيادة العوائد التي يجنونها من سلاسل القيمة المختارة.

45- وأما أهم منافع المكون 1 فستكون: (1) زيادة قدرة المؤسسات المتخصصة وموفري الخدمات المتخصصة؛ (2) تمكين الجهات الفاعلة المحلية من خلال حوار سياسات/انخراط مهيكّل على المستويين المحلي والوطني. وأما الفوائد الرئيسية التي تترتب على المكون 2 فهي: (1) إرساء شركات أعمال طويلة الأمد بين الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة على مستوى التكتل؛ (2) زيادة العوائد لحوالي 16 000 مستفيد مباشر الذين سيقومون بتطوير أو رفع سوية إنتاج أصناف التوت والخضار؛ (3) زيادة المساحة الإيكيرية المخصصة لزراعة أصناف التوت، والفواكه، والمنتجات الحرجية غير الخشبية، وزيادة الإنتاج (إنتاج أصناف التوت الذي يجب أن يزداد بحدود 40 في المائة)؛ (4) التعزيز المؤسسي لحوالي 120 رابطة و100 تعاونية للمنتجين؛ (5) زيادة الاستثمارات في مرافق الجمع والتجهيز على مستوى الجملة والمستوى التعاوني؛ (6) وصول فقراء الريف، نساءً ورجالاً وشباباً، إلى سلاسل القيمة المربحة؛ (7) خلق 3150 وظيفة بدوام

جزئي أو كامل في المراحل السابقة واللاحقة من سلاسل القيمة؛ (8) زيادة الصمود في وجه الأحداث المتعلقة بتغير المناخ.

46- وبناءً على هذه الافتراضات، فإن معدل العائد الاقتصادي لهذا البرنامج سيكون بحدود 36.6 في المائة، في حين يقدر صافي القيمة الحالية بحدود 53.1 مليون دولار أمريكي. ويعكس معدل العائد الاقتصادي المرتفع الطموح الكبير الذي يتسم به هذا البرنامج وإمكانياته لاستقطاب موارد أخرى، وعلى نهجه الذي يركز على الميزة النسبية الواضحة وعلى الديناميات الاقتصادية الموجودة في البلاد.

دال - الاستدامة

47- سوف تتمحور استراتيجية الخروج حول ما يلي: (1) النهج الشاملة المستندة إلى ديناميات سلاسل القيمة المحلية؛ (2) النهج الذي يقوده الطلب يربط أصحاب المصلحة من القطاع الخاص (الأعمال الزراعية، منظمات المنتجين، التعاونيات وموفري الخدمات)؛ (3) الموازنة الفعالة مع الأنشطة التي تجريها البلديات والكانتونات؛ (4) الخدمات التجارية؛ (5) الاندماج في الأسواق؛ (6) الحد من المخاطر من خلال التعزيز المؤسسي والتنظيمي لمنظمات المزارعين. وسوف ينفذ هذا البرنامج على فترة عشر سنوات، مما من شأنه أن يسمح لتكتلات سلاسل القيمة ولمنتديات القطاعات الفرعية بالنمو بصورة أقوى.

التأقلم مع تغير المناخ

48- ستشكل الاستدامة جوهر تصميم مقترحات الأعمال. وسوف يعزز الدعم المتوفر من خلال هذا البرنامج صمود أصحاب الحيازات الصغيرة في وجه تغير المناخ من خلال ما يلي: (1) تعميم تكنولوجيات الإنتاج المتاحة تجارياً والتي تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ؛ (2) دعم التدريب وتقاسم المعرفة بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مما يؤدي إلى التكرار وتوسيع النطاق؛ (3) رفع الوعي بالتأقلم مع تغير المناخ بين موظفي الحكومة وموظفي البلديات.

هاء - تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

49- تتمثل المخاطر الرئيسية فيما يلي: (1) قدرة وحدات تنسيق البرنامج على التيسير والانخراط في حوار سياساتي أعمق؛ (2) قدرة هذه الوحدات على إدارة حجم كبير من المعاملات المالية ومعاملات التوريد؛ (3) مخاطر تتعلق بالأسواق؛ (4) توفر الخدمات التقنية وخدمات استشارات الأعمال الملائمة؛ (5) الأحداث الطبيعية/تغير المناخ. وتتضمن إجراءات التخفيف من هذه المخاطر ما يلي: الإشراف الكبير لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، والذي سيزيد من الانخراط السياساتي؛ تطوير مقترحات الأعمال من قبل شركاء الأعمال؛ إدخال نظام القوائم للخدمات؛ تعزيز قدرة وحدات التنسيق؛ واتباع النهج المرنة التي تجمع بين الخدمات التقنية للقطاع العام والقطاع الخاص وخدمات تنمية الأعمال الخاصة؛ والتعزيز التنظيمي لربطات وتعاونيات المنتجين ومنتديات التكتلات ومنتديات القطاع الفرعي لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ والتكنولوجيا الملائمة لتعزيز الصمود في وجه تغير المناخ.

خامسا - الاعتبارات المؤسسية

ألف - الامتثال لسياسات الصندوق

50- يتفق تصميم البرنامج مع جميع استراتيجيات وسياسات الصندوق ذات الصلة، بما في ذلك: (1) الإطار الاستراتيجي للفترة 2011-2015؛ (2) سياسة الاستهداف؛ (3) سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (4) سياسة التمويل الريفي؛ (5) استراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء الشراكات معه؛ (6) سياسة المنشآت الريفية؛ (7) سياسة إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ (8) إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي. ونظرا لطبيعة ومدى الآثار البيئية المحتملة، فقد صنف هذا البرنامج على أنه من الفئة "باء"، بما يتماشى مع إجراءات التقدير البيئي في الصندوق. وتقدر آثاره البيئية السلبية المحتملة بأنها ضمن الحدود التي يمكن التحكم بها.

باء - المواءمة والتنسيق

51- يتسق هذا البرنامج مع الأولويات الأربع (المتشابهة) على مستوى الكيان، وهي: (1) قطاعات الأغذية والزراعة التنافسية؛ (2) التنمية المؤسسية والأطر القانونية التي تحفز التنمية الريفية والزراعية؛ (3) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ (4) تحسين وتنويع سبل العيش الريفية.

52- سوف يبني هذا البرنامج على النتائج الإيجابية التي حققها شركاء التنمية الرئيسيون مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون/Caritas، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، Oxfam. وسوف يستقطب هذا البرنامج الفرص الكاملة للدخول في إجراءات مشتركة، والانخراط في حوار السياسات الذي بدأت به هذه العمليات.

جيم - الابتكارات وتوسيع النطاق

53- البرنامج ابتكاري، وبخاصة فيما يتعلق بمنهج تنمية القطاعات الفرعية، والابتكارات المؤسسية المقترحة (منتديات تكتلات سلاسل القيمة، ومنتديات القطاعات الفرعية على المستوى القطري)، وآليات التنفيذ (مقترحات الأعمال ونظام القسائم)، وروابطه مع مبادرات القطاع الخاص. وسيمثل إرساء شراكات شمولية وناجحة الابتكار الأساسي في هذا البرنامج. وفيما يتعلق بالابتكارات التقنية، ويهدف استغلال الفرص في أسواق النخبة عالية القيمة وتلبية متطلبات هذه الأسواق، سوف يزود المزارعون بأخر الابتكارات التقنية مع ما يرافقها من نماذج تنظيمية ونماذج أعمال ملائمة.

54- تم إرساء توسيع النطاق ضمن تصميم البرنامج (أي تنفيذه على مرحلتين، شريطة أن يستند الشروع بالمرحلة الثانية على النتائج الملموسة وتحقيق جملة من المحفزات). ويتوقع أن يتم تكرار النموذج المؤسسي والتنظيمي لهذا البرنامج في سلاسل قيمة وقطاعات فرعية أخرى.

دال - الانخراط في السياسات

- 55- سوف يعتمد الانخراط السياساتي الناجح على قدرة هذا البرنامج على توليد دلائل تحليلية على مستوى المخرجات والأثر (أي تتعلق بجدوى مقترحات الأعمال). وسوف يتجذر الانخراط السياساتي في الأنشطة والمبادرات التي ستجريها مننديات أصحاب المصلحة في القطاعات الفرعية والتكتلات.
- 56- سينبثق جدول أعمال الحوار/الانخراط السياساتي من الاحتياجات في القطاعات الفرعية ومن رصد الأداء. ويحتمل أن تتمثل مجالات التركيز فيما يلي: معالجة القضايا ذات صلة بالتجارة، والتشريعات الناظمة للأسواق الخاصة بأسواق كل من المدخلات والمخرجات؛ قضايا معايير الجودة ومتطلباتها وشهادات الجودة؛ والإجراءات التمكينية الأخرى التي تتمثل في تعزيز تنافسية القطاعات الفرعية في الأسواق الوطنية وأسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق الأخرى غير الاتحاد الأوروبي.

سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

- 57- ستشكل اتفاقية تمويل بين البوسنة والهرسك والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول بهذه الوثيقة.
- 58- والبوسنة والهرسك مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 59- إني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييرها في الصندوق.

سابعا - التوصية

- 60- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح من خلال اعتماد القرار التالي:
- قرر: أن يقدم الصندوق إلى البوسنة والهرسك قرضا بشروط عادية تعادل قيمته إحدى عشر مليونا ومائة وعشرون ألف يورو (11 120 000 مليون يورو)، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.
- قرر كذلك: أن يقدم الصندوق إلى البوسنة والهرسك منحة تعادل قيمتها أربعمائة وسبعون ألف يورو (470 000 يورو)، وأن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Rural Competitiveness Development Programme"

(Negotiations concluded on 10 November 2015)

Loan Number: _____

Grant Number: _____

Programme Title: Rural Competitiveness Development Programme ("the Programme")

Bosnia and Herzegovina (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of April 2014, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and a Grant to the Borrower/Recipient (the "Financing"), which the Borrower/Recipient shall use to implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement. Part A of the Project shall be carried out by the Federation of Bosnia and Herzegovina ("the Federation"), and Part B of the Project shall be carried out by Republika Srpska ("the RS") (each of which is referred to as an "Entity", and collectively the "Entities") and, for this purpose, the Borrower/Recipient shall make available to the Federation and the RS the respective parts of the proceeds of the Financing upon terms and conditions set forth in this Agreement and in accordance with the provisions of Subsidiary Agreements between the Borrower/Recipient and each of the Federation and the RS.

Section B

1.A. The amount of the Loan is eleven million one hundred twenty thousand Euros (EUR 11 120 000).

B. The amount of the Grant is four hundred seventy thousand Euros (EUR 470 000).

2. The Loan shall be subject to interest on the principal amount outstanding at a rate equal to the IFAD Reference Interest Rate, payable semi-annually in the Loan Service Payment Currency, and shall have a maturity period of eighteen (18) years, including a grace period of three (3) years starting from the date that the Fund has determined that all General Conditions precedent to withdrawal have been fulfilled in accordance with Section 4.02(b).
3. The Loan Service Payment Currency shall be the Euro.
4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 January.
5. Payments of principal and interest shall be payable on each 15 February and 15 August.
6. Amounts withdrawn in advance from the Loan and Grant Accounts shall be held in Designated Accounts denominated in Euro, which shall be opened and maintained by the Borrower/Recipient in banks acceptable to the Fund. There shall be separate accounts for each of the two Entities.
7. There shall be four Project Accounts denominated in local currency (separate accounts for Loan and Grant proceeds for each of the two Entities), to be opened by the Borrower/Recipient in banks acceptable to the Fund, which will be operated by the respective Programme Coordination Units.
8. Counterpart financing shall be provided for the Part A of the Programme for up to a total amount of approximately EUR 0.81 million and for the Part B of the Programme for up to a total amount of approximately EUR 0.72 million, for payment of taxes and duties.

Section C

1. The Lead Programme Agencies shall be Ministry of Agriculture, Water Management and Forestry in the Federation and the Ministry of Agriculture, Forestry and Water Management in RS.
2. The Programme Completion Date shall be the fifth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing will be administered and the Project supervised by the Fund.

Section E

1. The following is designated as an additional general condition precedent to withdrawal: for Part A the Subsidiary Agreement between the Borrower/Recipient and the Federation and a Project Agreement between the Fund and the Federation shall have been signed and for Part B the Subsidiary Agreement between the Borrower/Recipient and the RS and a Project Agreement between the Fund and the RS shall have been signed.
2. This Agreement is subject to ratification by the Borrower/Recipient.

3.The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

Vice-Chairman of the Council of Ministers and Minister for Finance and Treasury
of Bosnia and Herzegovina
Trg Bosne i Hercegovine 1
71000 Sarajevo Bosnia and Herzegovina

For the Fund:

President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome Italy

This Agreement, dated _____, has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for the Fund and one (1) for the Borrower.

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Authorized Representative

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

I. Programme Description

1. *Target Population.* The Programme will reach out to three target groups: the **very poor**, **poor** and **borderline poor**, by analysing their specific constraints and challenges to access selected sub-sectors and in particular the constraints faced by **women** and **youth**. The targeting strategy and efforts will respond to these challenges with specific enabling measures. The Programme will target poor, non-commercial farmers that are not yet (or insufficiently) linked to market while support their insertion in rewarding supply chains in order to become competitive commercial farmers. Direct beneficiaries will be rural poor, both women and men, young and adults, organized in Producers' Associations (PAs) and cooperatives active in selected value chains (VCs).

2. The Programme will directly target 16,000 beneficiaries through the implementation of Business Proposals (BPs). Over the Programme lifetime, 3,150 jobs would be created at post-harvest level (minimum 20% of jobs created for women). Indirect beneficiaries will benefit from thriving VCs and private agribusiness investments, improved subsector governance and upgraded collective marketing infrastructure. The estimated number of indirect beneficiaries is minimum 5,000 (about 30% of the total number of beneficiaries).

3. The Programme will initially **focus on the fruits, vegetables and Non Timber Forest Products (NTFP) and, no later than one year after project effectiveness, additional sector with potential for** poverty reduction and growth will be considered, e.g. livestock. In order to achieve the necessary structural changes for sustainable subsector development, the Programme is designed as a long-term intervention, to be implemented in two cycles of five years each. Prior to the end of the first cycle, an Inter-cycle Review Mission (IRM) will assess progress (against specific performance 'triggers') and prepare the next cycle.

4. The Programme will be implemented at national level through value chain clusters. Initially, twelve clusters have been pre-identified thus constituting the Programme area for its first cycle. No later than one year after project effectiveness, additional livestock clusters from the potential sub-sector will be considered to ensure the coverage. Given the focus on supporting the most vulnerable groups (poor farmers, women and youth) the programme will foster the inclusion of poor municipalities in the context of larger municipal clusters. Typically, these municipalities will either be close to the areas currently active in the selected value chains or municipalities where important 'poverty pockets' still subsist. Clusters will be identified on the basis of common characteristics in terms of socio-economic and institutional potential.

5. *Goal.* The **goal** of the Programme will be to contribute to sustainable rural poverty reduction in Bosnia and Herzegovina.

6. *Objective.* The Programme development objective is to enable smallholders to take advantage of fruits, vegetable, non-timber forest products and other potential subsector development for the sustainable improvement of their social and economic conditions and those of other poor rural groups.

7. *Components*. The Programme shall consist of the following Components:

Component 1: Enabling Environment for Inclusive Subsector Development

The **Outcome** of Component 1 will be: "The improved policy and institutional environment attracts smallholders and investors to the selected subsectors." Five elements of the subsector development approach of the Programme will be implemented through the component: (i) subsector governance by all concerned private and public stakeholders through consultations and joint strategic planning of interventions; (ii) developing relevant institutions' capacities in the subsectors to ensure adequate supply of specialized services; and (iii) an enabling policy framework in order to tackle the related trade, policy and institutional issues and promote local economic development, (iv) subsector performance monitoring and accountability, and (v) strengthening relevant institutions capacities.

The expected results are the following: (i) stakeholder's platforms at cluster level and subsector level improve value chain coordination and subsector governance, orient public policies and investments in order to warrant long term subsector competitiveness; and (ii) appropriate technical and business development services are made available at local and entity level.

Public funds will be used to leverage investments from the private sector in a win-win partnership allowing agribusinesses to expand their activities and a higher number of small-scale producers to expand their production while improving its profitability. As part of the efforts to create an enabling environment for inclusive and sustainable subsector development, the Programme will help to ensure adequate supply of specialized support services, public and private.

Component 2: Sustainable inclusion of smallholders in the thriving/successful value chains

The Outcome of Component 2 will be the "Sustainable inclusion of poor smallholders and vulnerable groups in selected subsectors" The expected results are the following: (i) inclusive business proposals developed and implemented; and (ii) very poor and poor farmers, women and youth have successfully integrated into competitive and rewarding value chains.

This Component is intended to: (i) help improve the livelihood of small scale producers and poor collectors through sustainable and profitable farming; (ii) consolidate their organisations and their capabilities to identify forthcoming business opportunities (in terms of markets, marketing channels, new products etc.) to expand their business; and (iii) have a voice and play an active role in the multi-stakeholders coordination platforms, both at cluster level and at subsector level. The Programme will take advantage of existing value chain dynamics in selected value chains in which the private sector (i.e. agro input dealers, collectors, processors, traders, wholesalers, retailers) is actively engaging with smallholders, either organised or individually.

Business Proposals (BPs), allowing business partners (producers and agribusiness) to plan, coordinate and carry out mutually benefiting investments, will be one of the main Programme instruments under Component 2. The BP will be the main instrument of the business partners (small-scale producers and collectors and their organisations, agribusiness companies) to foster the sustainable development of their joint businesses in the selected sub-sectors and value chains. BPs will also frame partners' needs in terms of capacity development and the part of the investments to be addressed by public (project) funds.

II. Implementation Arrangements

8. *Lead Programme Agencies.* The Lead Programme Agencies shall be the Federal Ministry of Agriculture, Water Management and Forestry and the Ministry of Agriculture, Forestry and Water Management of RS. Programme coordination as well as fiduciary management will be entrusted to the existing Agricultural Programme Coordination Unit (APCU) in RS and Programme Coordination Unit (PCU) in the Federation. With the view to promoting structural change and sustainable sub-sector development, a rigorous outcome and impact-monitoring and evaluation (M&E) system will be developed, for which Programme stakeholders will bear shared and joint responsibility; the APCU and PCU will however, besides overall programme coordination, maintain their ultimate responsibility for M&E. Furthermore, the demand-driven nature of the Programme as well as its participatory approach will ensure that beneficiaries take the lead in selecting, following-up and assessing performance of service providers. This requires that Producer Associations (PAs) and cooperatives members become part of the M&E process of the Programme.

9. *Programme Steering Committee ("PSC").*

9.1 The Ministry of Finance and Treasury (MOFT) will coordinate with the entity Ministries of Finance to ensure the smooth implementation of the programme.

9.2 A Programme Steering Committee (PSC) chaired by the entity Ministry of Agriculture or its designated representative will be set up in each Entity to provide overall guidance to the Programme at Entity level. The PSC will meet once or twice per annum. Each PSC will: (i) ensure that Programme activities are in compliance with the Government and IFAD strategies and policies Programme goals and objectives defined at Programme design; (ii) endorse strategic orientations taken up by the Programme (iii) review Programme Entity-level Annual Work Plans and Budgets (AWPB); (iv) oversee the transparent selection of service providers and partner institutions; (v) ensure that Programme interventions are coordinated with other development programmes and projects and (vi) ensure adherence to the highest standards of financial management and audit. The PSC shall, to the extent possible, invite representatives from the private, PAs and cooperative sectors to join the Committee.

9.3 A yearly inter-entity workshop will assess the 'state of play' of the Programme in particular as regards sustainable subsector development, performance and governance with aim to exchange the experience and learn from each other.

10. *APCU and PCU.*

10.1 The APCU and PCU are already established and are implementing other IFAD-funded projects in the country. Both APCU and PCU are headed by Directors nominated by the respective entity Minister of Agriculture, and appointed by the Entity Government, and their appointment has been acceptable to IFAD. In each Entity, the APCU and PCU will be responsible for Programme coordination and liaison with municipalities, clusters and implementing partners, overall programme management and monitoring, organizing start-up and annual workshops, preparation of AWPBs, and fiduciary management. These units will as well, demonstrate a clear orientation towards and renewed emphasis on targeting and social inclusiveness. In particular, the APCU and PCU Directors will also be tasked with policy dialogue and process facilitation at the Subsector Stakeholder Platform.

10.2 *Strengthened coordination function.* As the Programme requires substantial field presence with strong capabilities in facilitation, follow-up and impact monitoring, both APCU and PCU will be required to develop new partnerships with state and non-state service providers and facilitators while building up their management capacity in several areas. The APCU and PCU will strengthen their coordination functions, and engage

service providers and implementation partners to support delivery of Programme activities and services. The APCU and PCU will recruit, through a competitive process, the following: Business Facilitation Partners (BFPs); technical advisory services; business development services and organizational development services; and establish a roster of service providers which will then be made available to all Business Proposals (BPs) partners through a public Website or equivalent platform. BPs' partners will select and enter into agreements with service providers of their choice.

10.3 *Staffing*. Salaries of the staff of both Units are partly financed by other IFAD funded project and will be for the next four years; only supplementary staff specifically hired to carry out specialized functions for RCDP will be funded through the Programme. Performance of APCU and PCU staff will be assessed annually against their terms of reference.

11. *Programme Implementation Manual (PIM)*. The Lead Programme Agencies shall each prepare a draft PIM no later than six months after the entry into force of this Agreement. The draft PIMs shall include 3 volumes:

Volume 1: the Operations Manual. The Operations Manual shall include among others: (i) the implementation arrangements and modalities for all programme components; (ii) the terms of reference and implementation responsibilities of all Programme staff; (iii) the target groups selection criteria and targeting mechanisms; (iv) the modalities for selection of service providers and their draft terms of reference; and (v) model agreements for BP financing; the eligibility criteria and operation modalities.

Volume 2: the Financial and Administrative Procedures Manual.

Volume 3: the Monitoring & Evaluation Manual. The Monitoring & Evaluation Manual shall describe, among others: (i) the Programme cycle and logical framework; (ii) the baseline situation and monitoring indicators; (iii) the M&E system and; (iv) guidelines.

The Lead Programme Agencies shall submit the PIM to the Fund for non-objection. The PIMs may be amended or otherwise modified only with the prior consent of the Fund.

Schedule 2*Allocation Table*

1. *Allocation of Financing Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the Grant and the allocation of the amounts of the Loan and the Grant to each Category and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category	Loan Amount Allocated (expressed in EUR)	Grant Amount Allocated (expressed in EUR)	Percentage of Expenditures to be Financed (all net of tax and Government and beneficiaries' contributions)
A. Part A of the Project in the Federation			
1. Goods, services and inputs	5 035 000		100%
2. Consultancies	465 000	270 000	100%
3. Equipment	70 000		100%
4. Operating costs	545 000		100%
Unallocated	325 000		
B. Part B of the Project in the RS			
1. Goods, services and inputs	3 620 000		100%
2. Consultancies	345 000	200 000	100%
3. Operating costs	480 000		100%
Unallocated	235 000		
Total	11 120 000	470 000	

(b) The terms used in the Table above are defined as follows:

- (i) "Goods, services and inputs" includes the financing of Business Proposals.
- (ii) "Consultancies" encompasses the institutional agreements and service contracts and workshops.
- (iii) "Operating costs" includes salaries for project staff at the coordination units. In case of Part A this includes salaries for calendar year 2020 and beyond.

2. *Start-up Costs.* Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs included in Consultancies Category incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal shall not exceed an aggregate amount of EUR 25 000 for each part of the Program.

Logical framework

Narrative Summary	Key Performance Indicators ¹	Means of Verification	Assumptions (A) / Risks (R)
Impact. The effective incorporation of smallholders in dynamic fruit, vegetable and non-timber forest products subsectors has durably improved economic and social perspectives of rural areas in BiH.			
Goal: Contribute to rural poverty reduction in selected subsectors of BiH economy	<ul style="list-style-type: none"> - Direct beneficiary households reporting increase of at least 20% in HH asset ownership within 5 years of project support, as compared to baseline (RIMS) 	<ul style="list-style-type: none"> - Baseline and impact survey - RIMS survey 	
Project Development Objective. <i>To enable smallholders to take advantage of fruits, vegetable and non-timber forest products subsector development for the sustainable improvement of their social and economic conditions and those of other poor rural groups</i>	<ul style="list-style-type: none"> - 16,000 additional producers ((corresponding to equivalent number of HHs) receive project services and are sustainably and profitably involved in the selected subsectors. - Additional volume of produce exported :100% increase over current exported volumes - Minimal additional revenues at HH level: USD 3,000 for berries (2 dunum), USD 1500 open field vegetables (1 ha), USD 4000 (600m2 greenhouse) - Minimally 30% participation of women and youth participation in the VCs 	<ul style="list-style-type: none"> - Baseline and impact survey (resp: A/PCU²) - Export & production statistics - Monitoring reports of facilitators - M&E reports (Resp: A/PCU) - Survey on inclusiveness of rural poor (Resp: A/PCU) 	
Component 1. Enabling Environment for Inclusive Subsector Development			
Outcome 1: The Improved policy and institutional environment attracts smallholders and investors to the selected subsectors	<ul style="list-style-type: none"> - USD 29 million private investments leveraged in selected subsector pro-poor development - Subsector stakeholder platforms generate 3 subsector policy development proposals with their corresponding regulatory framework 	<ul style="list-style-type: none"> - Baseline and impact surveys³ - Monitoring reports of facilitators 	<p>(A) Willingness of National and Entity stakeholders to cooperate and to create an enabling environment for selected subsectors</p> <p>(A) Demand for subsector development</p>
Result 1: Smallholders Platforms at cluster and subsector levels improve VC coordination and subsector governance, inform public policies and orient investments in order to warrant long-term subsector competitiveness	<ul style="list-style-type: none"> - At least 12 Cluster stakeholder platforms [8 by FY4]⁴ established and in operation - Three Subsector Stakeholder Platforms established and in operation at county level 	<ul style="list-style-type: none"> - Monitoring reports of facilitators - M&E reports - Business proposals - Minutes of CSP/SSP meetings 	<p>(A) Readiness of local authorities and of private sector actors to play a lead role in efforts to improve inclusiveness and coordination along the value chain</p>
Result 2: Appropriate technical and business development services are made available at local and entity levels	<ul style="list-style-type: none"> - 60 public extension staff with updated skills and competencies - Quality and outreach of advisory services locally provided responds to requirements of BPs - [A voucher scheme for BDS, organizational and technical advisory services has been set up and in operation by FY3] 	<ul style="list-style-type: none"> - Extension staff competence gap analysis for each subsector and training planning - Reports of PAs and cooperatives on the performance of BDS services - Monitoring reports on the quality of the service providers - M&E reports / MIDCA⁵ 	<p>(A) willingness of development partners and professional bodies to participate</p> <p>(A) Existence of private and public advisory services that respond to the current needs of the sector</p> <p>(R) Classic procurement and financial management system might create delays.</p>
Component 2: Sustainable inclusion of smallholders in the thriving/ successful value chains			

¹ Gender and age disaggregated data.

² Setup and management of a robust and effective M&E and reporting system is the responsibility of the (Agriculture) Project Coordination Unit (A/PCU) – yearly analytical reporting on progress towards project targets is expected.

³ M&E 'baseline' policy, legal and institutional assessment (both at national and cluster level) as related to the selected subsectors (source EU sector studies preparing accession) 'final; policy, legal and institutional assessment (source: EU and WB policy and institutional monitoring

⁴ Triggers aimed at assessing programme's progress against set targets – decision points to proceed with the second phase of the project [highlighted]

⁵ The Integral model of Diagnosis for Co-operatives and Associations (MIDCA) is a flexible tool that can be used to define, diagnose, and evaluate a cooperative organization or affiliation <http://www.progresonetwork.org/media/docs/MIDCA%20Manual.doc>.

Narrative Summary	Key Performance Indicators ¹	Means of Verification	Assumptions (A) / Risks (R)
Outcome 2: Sustainable inclusion of poor smallholders and vulnerable groups in selected subsectors	<ul style="list-style-type: none"> - 16,000 smallholders involved (corresponding to equivalent number of HHs) in VCs [4,000 by FY4], out of which minimum 30% are women and youth - Over the project lifetime, 3,150 jobs created at post-harvest level (minimum 20% of jobs created for women) - Minimum 10% increase of final price/value accruing to smallholders 	<ul style="list-style-type: none"> - Baseline and impact surveys - Participatory monitoring of smallholder participation in selected VCs - M&E reports - Update of financial models 	<p>(A) Willingness of VC actors to improve the coordination along the VC</p> <p>(A) Poor farmers' and vulnerable groups' interest and readiness to coordinate within the selected VCs</p>
Result 1: Inclusive business proposals developed and implemented	<ul style="list-style-type: none"> - 140 Business Proposals (BPs) [60 by FY4] between smallholders and other value chain actors have been facilitated, implemented and remain in operation - Minimum 60 PAs and cooperatives received BDS and specialised extension services - Minimum 60 PAs and cooperatives benefitting from productive/value adding assets supported over the life of the project - Minimum 20% increase in product added value - 5,000 smallholder farmers adopt climate-friendly technologies - [Minimum 20% annual increase in sales (volume and value) during the first 3 years of farmers newly involved (through their BPs) in selected value chains] 	<ul style="list-style-type: none"> - Survey of inclusiveness of rural poor 	<p>(A) Willingness of PAs, cooperatives and municipalities to reach out to rural poor people.</p> <p>(A) Necessary BDS clearly defined and focused on increasing VC competitiveness</p> <p>(A) Private and public value chain stakeholders are willing to leverage public funding that will be provided.</p> <p>(R) Classic procurement and financial management system might create delays.</p>
Result 2: Poor farmers, women and youth have successfully integrated into competitive and rewarding fruit, vegetable and NTFP value chains	<ul style="list-style-type: none"> - At least 30% of new farmers of the core project target group (women, youth, rural poor) are durably generating income from their activities in the selected value chains - 140 BPs adopt pro-poor inclusive measures - Minimum 20% of youth and women in decision making positions in the PAs/Coops trained in management- - Measurable improvement of FO performance (based on MIDCA assessment) 	<ul style="list-style-type: none"> - Reports from sector stakeholders on the relevance and appropriateness of the acquired value added assets - Monitoring reports of facilitators and M&E - Reports of service providers - Reports from vulnerable groups - Monitoring reports of service providers - M&E reports 	<p>(A) Smallholder farmers have access to agri-business services and information</p> <p>(A) Sound criteria for targeting are defined</p> <p>(A) Willingness of key actors to adopt an inclusive approach</p>